

## الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠

### النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي

٢٨ أكتوبر ٢٠١٠

قامت البعثة الموفدة من صندوق النقد الدولي بزيارة ليبيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أكتوبر لإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠. وتود البعثة أن تعرب عن شكرها للسلطات على التعاون الممتاز وكرم الضيافة.

### أولاً - الخلفية وآخر التطورات

١- إن البيئة الاقتصادية الكلية قوية، تدعمها مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية القوية والجهود المتواصلة لتحديث الاقتصاد وتنويعه. وتثني البعثة على جهود السلطات الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك من خلال إقرار عدد من القوانين المهمة التي تبني على المبادرات التي أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تحديث الاقتصاد. وقد ساهمت هذه الإنجازات في حصول البلاد على تصنيفات سيادية مواتية للعام الثاني على التوالي من قبل هيئات دولية لتقدير المراتب الائتمانية. وتدرك السلطات التحديات الكثيرة التي يتعين مجابتهها من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص تشغيل فاعلة للقوى العاملة الآخذة في النمو.

٢- وكان أثر الأزمة المالية العالمية على ليبيا قد اقتصر إلى حد كبير على تراجع الإيرادات النفطية. ويعزى هذا لعدم تعرض المصارف المحلية لمخاطر النظام المالي العالمي، والروابط التجارية المحدودة خارج قطاع النفط، ووجود احتياطات أجنبية كبيرة في أصول آمنة. وقد خرجت المؤسسة الليبية للاستثمار من الأزمة المالية العالمية سالمة ودون ضرر نسبيًا. واستمر القطاع النفطي في الاستفادة من التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- وظل نمو قطاع غير الهيدروكربونات قويا على خلفية الطلب المحلي المرتفع. وبصرف النظر عن انكماش المالية العامة الملحوظ في عام ٢٠٠٩، فقد زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات بما يقدر بنسبة ٦% في عام ٢٠٠٩، مدعوماً في الأساس بالاستثمارات في البناء والتشييد، والخدمات. وفي الوقت ذاته، تراجع ناتج الهيدروكربونات بشكل كبير نتيجة الالتزام بحصص منظمة الدول المصدرة للنفط

(أوبك)، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بما يقدر بنسبة ١,٦%. ومن المتوقع أن يزيد النمو الكلي بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو ١٠% في عام ٢٠١٠ بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط. وفي الوقت ذاته، ستزداد قوة النمو خارج قطاع الهيدروكربونات (ليصل إلى حوالي ٧%) نتيجة الإنفاق العام الكبير. ومن المتوقع أن يزيد معدل التضخم وصولاً إلى حوالي ٤,٥% في عام ٢٠١٠ (مقارنة بنسبة ٢,٥% في عام ٢٠٠٩) نظراً لأن الإيرادات النفطية الأعلى تزيد من السيولة المحلية إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع.

٤- **وبعد التراجع الحاد في فائض المالية العامة خلال عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يزداد في عام ٢٠١٠، مما يُعزى في الأساس إلى الانتعاش المتوقع في الإيرادات النفطية.** وقد تقلص فائض المالية العامة بشكل كبير إلى حوالي ٧,٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ نتيجة للانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية (٤٣%) وهو أكبر من تعويض تخفيض الإنفاق العام (١٢%). وتعكس النسبة الأخيرة الأثر الصافي لتراجع الإنفاق الرأسمالي (٢٣%) والزيادة في الإنفاق الجاري بنسبة ٥%. وتعكس الزيادة في الإنفاق الجاري زيادة الدعم التي تُعزى بوضوح إلى احتساب دعم الطاقة والتحويلات لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن يزيد الإنفاق العام بنسبة ١٩%، مقارنة بعام ٢٠٠٩، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى الوضوح التام في محاسبة المالية العامة فيما يتعلق بدعم الطاقة، مع زيادة بنسبة ١٥% في فاتورة الأجور. ومن شأن الاستمرار في إعطاء الأولوية لمشروعات الاستثمار أن يسمح بزيادة الإنفاق الرأسمالي بما يقرب من نسبة ١٨%، مقارنة بالزيادة المدرجة في الميزانية العامة بنسبة تقرب من ٦٠%.

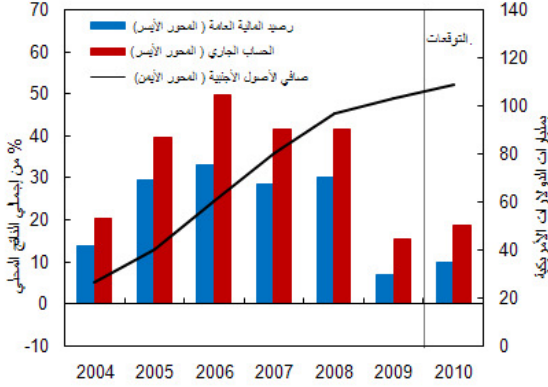
٥- **ويُتوقع أن يبلغ نمو النقود بمعناها الواسع حوالي ١٠%، رغم تعقد عملية تقييم التطور النقدي بسبب المراجعات المتعددة.** وقد أدى عدم تقديم المقترضين مستندات كافية، وتعزيز اللوائح التنظيمية، ومستوى السيولة المرتفع في المؤسسات العامة إلى تقييد الإقراض المقدم من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص والمؤسسات العامة غير المالية. وكان طلب المؤسسات العامة للخدمات المصرفية مقصوراً في الغالب على خطابات الاعتماد وخطابات الضمان. وظلت السيولة المفرطة مرتفعة في الجهاز المصرفي، كما أن الوساطة المالية ضعيفة مقارنة بالبلدان المجاورة<sup>١</sup>. وتتوافر لدى الجهاز المصرفي رؤوس أموال كافية، حيث تبلغ نسبة الملاءة المالية ١٦,٣%. وقد زادت نسبة القروض المتعثرة زيادة طفيفة لتصل إلى ١٥,٥% بنهاية شهر يونيو، بينما تحسنت مخصصات القروض في السنوات الأخيرة حيث تجاوزت ١٠٠%. وانتعشت خطابات الاعتماد وخطابات الضمان مع زيادة خطابات الاعتماد بالعملة المحلية بنسبة تقرب من ٢٠٠% حتى الفترة الحالية من عام ٢٠١٠ ووصول مجموع خطابات الاعتماد وخطابات الضمان غير المدرجة في الميزانية العمومية إلى نسبة ٨٤% من الأصول الكلية للمصارف المدرجة في الميزانية العمومية.

<sup>١</sup> بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي ما يقرب من ٦٥% حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٠.

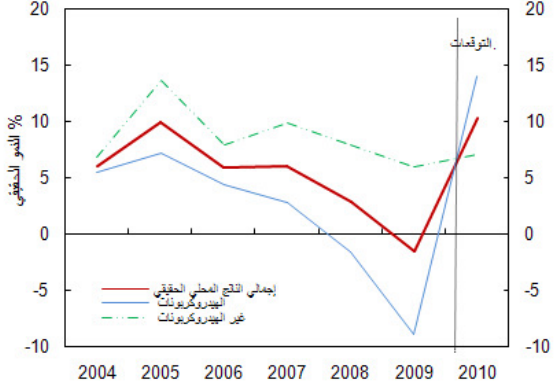
٦- ويُتوقع أن يزيد فائض الحساب الجاري الخارجي بما يقرب من ١٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠، بعد تقلصه بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ ( ١٦% من إجمالي الناتج المحلي). ويتوقع أن تنتعش إيرادات الصادرات مع زيادة إنتاج وأسعار النفط الخام. أما الواردات، فرغم زيادتها مع الطلب المحلي القوي، فقد كانت أكثر ثباتًا وظلت أقل من الصادرات بنسبة الثلث. ونتيجة لذلك، استمرت زيادة صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٥٠ مليار دولار أمريكي مع نهاية عام ٢٠١٠ ( ما يعادل نحو ١٦٠% من إجمالي الناتج المحلي).

## الشكل البياني ١ - آخر تطورات الاقتصاد الكلي

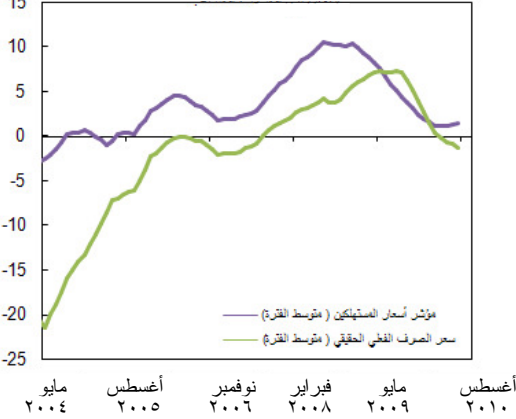
الحفاظ على فوائض أرصدة المالية العامة والحساب الجاري الكلية



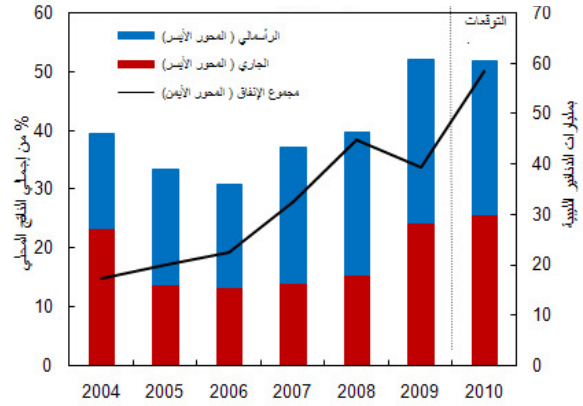
كان النمو في عام ٢٠٠٩ معتدلاً، مما يعكس احتواء نمو الإنفاق العام



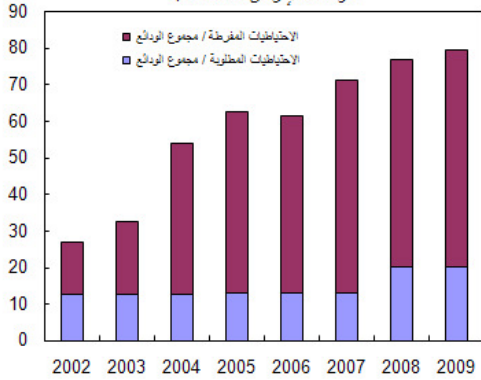
إن ارتفاع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين وسعر الصرف الفعلي الحقيقي قد وصل إلى معدلات معتدلة



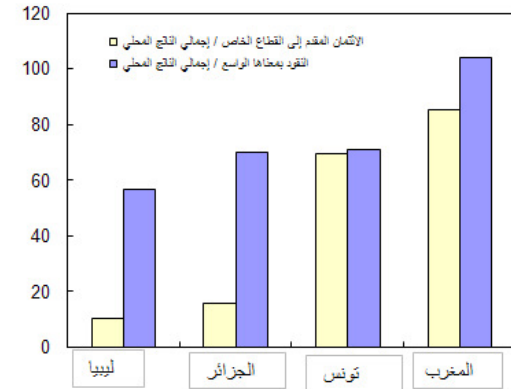
وصل الإنفاق العام إلى معدلات معتدلة في عام ٢٠٠٩، مما وضع حدا للزيادات الكبيرة في السنوات الأخيرة



... رغم الزيادة المفروضة في السيولة، والذي يبرز جزئياً إلى المزاخمة من جانب مؤسسات الإقراض المتخصصة.



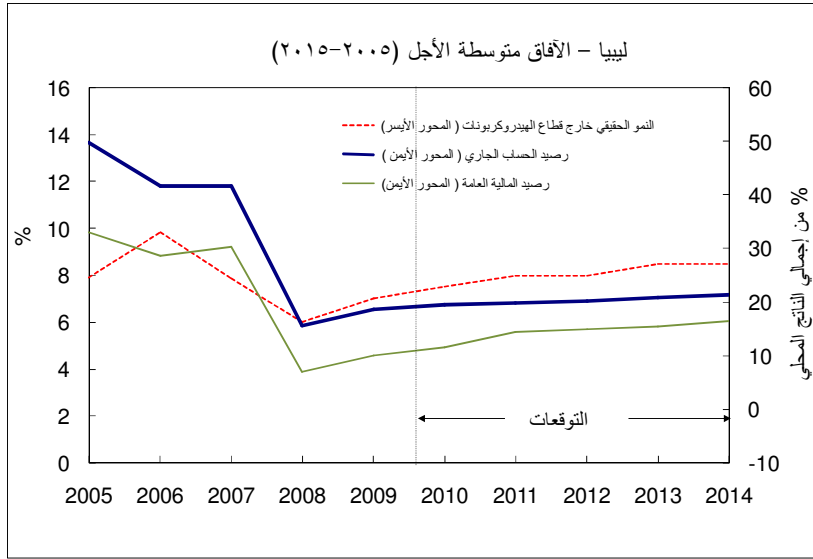
مازالت الوساطة المالية منخفضة ...



المصدر : السلطات الليبية ؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

## ثانيا - الآفاق متوسطة الأجل والمخاطر

٧- يتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي لليبيا ومركزها المالي في الأجل المتوسط وذلك نتيجة للإيرادات النفطية الأعلى والاستثمار في قطاع النفط، وتنفيذ الإصلاحات، والاهتمام المتواصل من قبل المستثمرين الأجانب. ويتوقع أن يزيد الإنتاج النفطي إلى حوالي ٢,٥ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠١٥ نظرا للاستثمارات الكبيرة التي يوجهها الشركاء الأجانب واستخدام أولئك الشركاء للتكنولوجيات المتقدمة. ومن المتوقع أيضا أن يظل قطاع غير الهيدروكربونات نشطا، مما يدعم النمو بنسبة متوقعة ٨% بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى اعتزام السلطات الاستمرار في تحديد أولويات الإنفاق، يتوقع أن يظل نمو الإنفاق العام معتدلا عند ما يقرب من ٧% في العام من الناحية الاسمية. ومن شأن هذا أن يسمح بنمو معدل الواردات الاسمي حوالي



١٠% سنويا مع الاحتفاظ بفوائض الحساب الجاري عند ما يقرب من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتدل هذه الفوائض الكبيرة على وجود زيادات كبيرة في الأصول الأجنبية بالمقابل، مع توقع أن تصل محفظة المؤسسة الليبية للاستثمار ومصرف ليبيا المركزي إلى ما يفوق ٢٥٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥.

٨- وتخضع الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط لاحتمال تدهور الأوضاع المرتبط بزيادة تدرج الأوضاع الاقتصادية العالمية، مما قد يؤدي إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، أو بالتردد في الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق العام و تنفيذ الإصلاحات المقررة. وفي حال تحقق هذه المخاطر، فسيكون النمو الاقتصادي، إضافة إلى أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، أقل من التوقعات المذكورة أعلاه.

## ثالثاً- مناقشات السياسات

### ألف- سياسة المالية العامة

٩- توفر الميزانية العامة لعام ٢٠١٠ زيادة كبيرة في الإنفاق، بعد انكماش معتبر في عام ٢٠٠٩، مع مواصلة موقف المالية العامة التوسعي في السنوات الأخيرة.<sup>٢</sup> وترحب البعثة بالتقدم المحرز نحو تعزيز الشفافية في تسجيل الدعم، كما تدعم الاستثمار المطلوب للغاية في قطاع البنية التحتية بُغية تسهيل عملية تطوير القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، توصي البعثة بما يلي: (١) ربط زيادة الأجور العامة بالأداء، في سياق إصلاح شامل للخدمة المدنية؛ (٢) التأكيد على أن تكون الاستثمارات العامة عالية الجودة استرشاداً بمراجعة البنك الدولي للإنفاق العام؛ (٣) الاستعداد لعكس النفقات التقديرية وإجراء تعديلات أخرى على الموقف المالي في الأجل المتوسط لزيادة المرونة في الميزانية العامة؛ (٤) الإلغاء التدريجي للدعم إلى جانب وضع آليات لتخفيف الآثار السلبية على الفئات ذات الدخل المنخفض.

١٠- ويأتي إعداد ميزانية الاستثمار في إطار متوسط الأجل بدءاً بعام ٢٠١٠ ليشكل خطوة في الاتجاه الصحيح يتعين تعزيزها مستقبلاً. وسيتم تنفيذ استثمارات عامة بإجمالي ٨٤ مليار دينار ليبي تقريبا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وتوصي البعثة بتوسيع الإطار متوسط الأجل ليتضمن الإنفاق الجاري. ومن شأن هذا أن يساعد في فصل تنفيذ سياسة المالية العامة، وبخاصة ما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية ذات الأولوية، عن التقلب في أسعار النفط.

١١- ويؤدي قانون ضريبة الدخل الجديد الذي صدر في يناير ٢٠١٠ إلى إتاحة إمكانية تبسيط الامتثال الضريبي والحد من الإدارة الاستصوابية وتوفير حافز لمزيد من الامتثال. ويقضي القانون الجديد بتوحيد معدلات الضريبة وتخفيضها إلى نسبة ثابتة تبلغ ١٠% و ٢٠% على الأفراد والشركات، على التوالي. ويحل هذا القانون محل المنهج المخصص نسبياً، والذي أدى سابقاً إلى معدلات ضريبية تراوحت بين ١٥ و ٤٠%. كذلك يحول هذا القانون الامتثال الضريبي إلى عملية للتقدير الذاتي باستخدام المراجعة على أساس المخاطر. وتشجع البعثة السلطات على زيادة تقوية الإدارة الضريبية لضمان التنفيذ الفعال للقانون الجديد.

<sup>٢</sup> يدل تحليل خبراء الصندوق لإمكانية استمرار أوضاع المالية العامة على وجود قاعدة معيارية قابلة للاستمرار بشأن مجموع الإنفاق تبلغ حوالي ٤٨ مليار دينار ليبي حسب أسعار النفط الحالية، مقارنة بحوالي ٣٥ مليار دينار ليبي حسب أسعار ٢٠٠٩. وتقرّب النفقات المدرجة في الميزانية العامة لعام ٢٠١٠ من ٦٢ مليار دينار ليبي.

١٢- وهناك حاجة لتحسين إدارة المالية العامة. وقد تحقق بعض التقدم حسبما يتضح من التوحيد الفعال للميزانيتين الجارية والاستثمارية، إلى جانب بعض التحسينات في تبويب الميزانية العامة، وتبسيط الحسابات المصرفية للهيئات الحكومية. وفي الوقت ذاته، يبدو أن الإطار الحالي الذي يحكم الميزانية العامة للدولة لا يسهل التعامل معه، مما يعقد من إدارة المالية العامة. وعلاوة على ذلك، يستمر تخصيص مبالغ لا يستهان بها في الميزانية لمؤسسات الإقراض المتخصصة. وتشجع البعثة السلطات على المضي قدماً في خططها الرامية إلى: (١) تحسين إدارة المالية العامة، وهو ما يشمل عدة أمور منها استكمال الخطط لإنشاء حساب الخزانة الموحد لدى مصرف ليبيا المركزي؛ (٢) تبسيط وتحديث إجراءات الميزانية العامة لتيسير إدارة الإنفاق العام؛ (٣) تخفيض مخصصات مؤسسات الإقراض المتخصصة، مما يؤدي إلى تيسير رصد النفقات ومراقبتها، (٤) تعزيز اتساق تبويب الميزانية العامة لتسهيل تحليلها.

١٣- ويؤدي قانون المؤسسة الليبية للاستثمار الذي أقر في أوائل عام ٢٠١٠ إلى تعزيز الإطار التنظيمي والتنفيذي للمؤسسة ويعكس العديد من التوصيات التي قدمها خبراء الصندوق. ويشير القانون على وجه الخصوص إلى أن استثمارات المؤسسة يجب أن تتم في الخارج على أساس تجاري، وأن تركز في الأساس على الأصول منخفضة المخاطر من أجل حماية نصيب الأجيال القادمة في الثروة الوطنية. كذلك يمكن القانون المؤسسة الليبية للاستثمار من الاحتفاظ بجميع أرباحها، وعدم تحويلها إلى الميزانية بعد هذا الحين. وقد خرجت المؤسسة الليبية للاستثمار من الأزمة المالية العالمية سالمة ودون ضرر نسبياً لأنها ركزت استثماراتها المالية على الأصول ذات الدخل الثابت والمخاطر المنخفضة.

## باء - السياسة النقدية وإصلاحات القطاع المالي

١٤- يمثل استحداث شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي في عام ٢٠٠٨ خطوة مهمة نحو تعزيز إطار السياسة النقدية، لكن هناك عوائق مهمة متبقية. ولدعم هذا التقدم، قام مصرف ليبيا المركزي في أوائل عام ٢٠١٠ باستحداث أجل استحقاق جديد لشهادات الإيداع يبلغ ٢٨ يوماً، بالإضافة إلى أجل الاستحقاق القائم لمدة ٩١ يوماً، وإنشاء تسهيل لليلة واحدة، كما سُمح للمصارف بتحديد أسعار الفائدة على النحو الذي تراه مناسباً. وتشجع البعثة السلطات على المضي قدماً في خططها الرامية إلى: (١) استحداث آلية المزاد لشهادات الإيداع وإطالة آجال الاستحقاق، (٢) تعزيز نظام التسوية للمساعدة في إقامة سوق ثانوية، (٣) وضع نظام للتنبؤ بالسيولة بغرض تعزيز فعالية السياسة النقدية، (٤) تقوية التنسيق مع سياسة المالية العامة للحد من ضخ السيولة، بما في ذلك ما يتم عن طريق مؤسسات الإقراض المتخصصة.

١٥- وقد حققت الرقابة المصرفية تقدماً كبيراً في أعمال مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية، وتمثل الخطة الاستراتيجية الشاملة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ نوعاً من الإرشاد والتوجيه لا سيما في بناء القدرات. وتشجع البعثة مصرف ليبيا المركزي على زيادة تعزيز التنسيق بين وحدات الرقابة الميدانية والمكتبية فضلاً عن بناء القدرات من خلال التوظيف والتدريب الإضافيين. كذلك تشدد البعثة على أهمية تقليص عمليات مؤسسات الإقراض المتخصصة، ووضع خطة لإصلاح تلك المؤسسات.

١٦- ومن التحديات الأساسية تحقيق الإدارة الفعالة لمحفظة الأصول الأجنبية الكبيرة والمتنامية بسرعة لدى مصرف ليبيا المركزي. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم وضع نظم لقياس وإدارة المخاطر والعائدات، وتطوير المعايير التشغيلية، وتعزيز إطار إعداد التقارير، حتى يتسنى استكمال وتنفيذ سياسة إدارة الاحتياطات والمبادئ التوجيهية للاستثمار. ويبيد خبراء الصندوق استعدادهم لمتابعة المساعدة الفنية المقدمة في يونيو ٢٠١٠.

١٧- ويستدعي وجود الصناديق الحكومية المختلفة وضع استراتيجية كلية لإدارة الأصول السيادية. وينبغي لأدوار، وإدارة المخاطر، وتوزيع الأصول الاستراتيجية لكل مؤسسة أن تكون تكاملية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الميزانية السيادية الكلية - بما في ذلك مواطن ضعف الاقتصاد الكلي والثروة النفطية التي لا تزال في باطن الأرض. وقد يؤدي إنشاء صندوق الاستثمار المحلي المشترك بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار إلى نشأة مخاطر لا لزوم لها تتعلق بالسمعة.

١٨- وقد أحرز تقدم في تحديث النظام المصرفي. وفي حين أن هذا يستغرق وقتاً، ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين الثقافة الائتمانية في ليبيا من خلال التدريب المتخصص، وحملات التوعية الموجهة، والتعلم من خبرات مختلف البلدان من أجل تشجيع الوساطة المالية. وينبغي أن تساعد إعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي وتوجهه إلى العمليات القائمة على أساس وظيفي على تعزيز الكفاءة والتنسيق بين الإدارات وتقوية إدارة السياسة النقدية. وترحب البعثة بالاتفاق الأخير بين مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي لتعزيز وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف ليبيا المركزي.

١٩- وهناك جهود تستحق الثناء من أجل تعميق السوق المالية. فلم يعد هناك مصارف مملوكة بالكامل للدولة، كما يشارك الشركاء الأجانب في ستة من المصارف الستة عشرة العاملة. ومن شأن زيادة مشاركة المصارف الأجنبية مع منح رخصة واحدة في بداية أغسطس أن تؤدي إلى تحسين المنافسة والمساعدة على إقامة سوق للقروض المصرفية المٌجمعة لجلب الاستثمارات الأجنبية وكذلك جلب أفضل الممارسات للقطاع المصرفي الليبي. وعلاوة على ذلك، فقد زاد عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية إلى ١٠ شركات ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ١٤ مع نهاية العام.

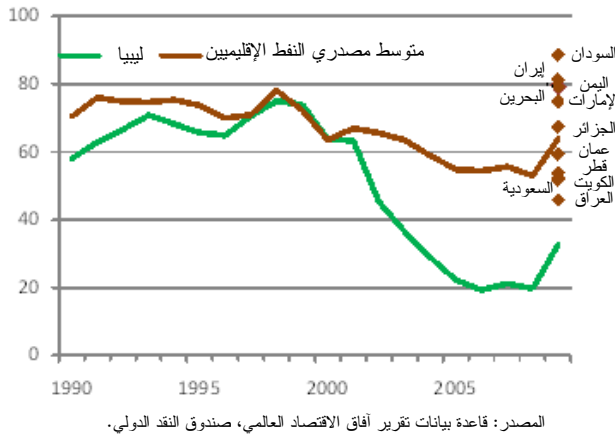


## جيم - سعر الصرف

٢٠- ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي بنحو ٥% في عام ٢٠٠٩ ثم انخفض بنحو ١,٧% هذا العام حتى شهر أغسطس ٢٠١٠. وتشير التقديرات التجريبية إلى مبالغة معتدلة في تقدير قيمة الدينار في نهاية عام ٢٠٠٩، وهو ما ينسجم مع التغيير في الأساسيات تمثيا مع الانخفاض في أسعار النفط. وتشير النتائج أيضا إلى أن الاختلال المعتدل في سعر الصرف سينخفض بشكل مطرد على المدى المتوسط من خلال تعزيز أساسيات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك ينبغي الحيطه في تفسير التقييم الحالي لأن التشوّهات في الاقتصاد تجعل من الصعب وضع تقييم دقيق لمستوى سعر الصرف المناسب. وعلى هذا الأساس، لا توصي البعثة بتغيير المستوى الحالي للدينار مقابل حقوق السحب الخاصة، كما لا توصي بتغيير في نظام الصرف إلى أن يقوم مصرف ليبيا المركزي ببناء القدرات الكافية لإدارة سياسة نقدية أكثر فعالية. ويتيح النظام الحالي الذي يربط الدينار بحقوق السحب الخاصة ركيزة نقدية، كما يسمح ببعض المرونة في سعر صرفه مقابل كل عملة من العملات الرئيسية.

## دال - الإصلاحات الهيكلية الأخرى

نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من مجموع إجمالي الناتج المحلي (%)



٢١- يتمثل التحدي الأكبر في تعزيز نمو قطاع غير الهيدروكربونات، وتحفيز التنوع في الاقتصاد. وبتمثيل قطاع الهيدروكربونات أكثر من ٩٠% من عائدات الحكومة و ٩٥% من الصادرات، تكون ليبيا واحدة من البلدان المنتجة للنفط الأقل تنوعا في الشرق الأوسط. وسيساعد إصدار عدد من القوانين بعيدة الأثر في عام ٢٠١٠ على تحسين بيئة الأعمال، وهو أمر مهم لتشجيع تطور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>٣</sup>. ويستدعي نجاح هذه القوانين

<sup>٣</sup> من أهم هذه القوانين القانون التجاري، وقانون الجمارك، وقانون ضريبة الدخل، وقانون سوق المال، وقانون العمل، وقانون المؤسسة الليبية للاستثمار، وقانون الاتصالات، وقانون تسجيل الأراضي.

بذل جهود متواصلة لبناء توافق في الآراء بشأن صلاحيتها ولتعزيز مصداقيتها. وتشجع البعثة السلطات على القيام بما يلي: (١) إنشاء هيئات دائمة تمتلك موارد كافية لرصد إصلاحات القوانين وتقييمها والإشراف عليها وتنفيذها، (٢) إنشاء عملية تشاور مفتوحة مع المجتمعات القانونية والتجارية بما يتيح المعرفة اللازمة بالممارسات والمتطلبات التجارية الراهنة، (٣) تحسين التنسيق بين الأجهزة المختلفة.

٢٢- **وقد تحقق تقدم في مجال الإصلاح الجمركي.** وترحب البعثة بالعمل الجاري لتنسيق التعريفات الجمركية، وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتحديث إدارة الجمارك، والذي أدى إلى زيادة الكفاءة وتحسين تحصيل الإيرادات. وتشجع البعثة السلطات على مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط التعريفات الجمركية، وتعجيل العمل على تيسير التجارة، والانتقال إلى المراجعة على أساس المخاطر وتوسيع نظم المعلومات الإلكترونية. ومن شأن هذا أن يسهل المفاوضات الجارية للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

٢٣- **وقد أحرز تقدم في تخفيض عمالة الخدمة المدنية، لكن الإصلاح الشامل للخدمة المدنية لم يتحقق بعد.** فمن بين ٣٤٠ ألف موظف ملاك كان قد تم تحويلهم إلى مكتب عمل مركزي لأغراض تخفيض عمالة الخدمة المدنية، تشير التقارير إلى أن حوالي ربع هذا العدد فقط قد وجد مصادر أخرى للدخل ولم يعد يتلقى تحويلات من الميزانية العامة للدولة. وتوصي البعثة بتسريع برنامج تخفيض العمالة، كما توصي بتنفيذ إصلاح شامل للخدمة المدنية بالتشاور مع البنك الدولي، لتسهيل تصميم سياسات أكثر فعالية للأجور والتوظيف.

٢٤- **ورغم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، فلا يزال ضعف البيانات يمثل عائقاً أمام صنع السياسات بشكل فعال.** فلا تزال هناك نقاط ضعف في البيانات من حيث التغطية، والاتساق، ودورية الإعداد، والحدثة. وقد حدث تحسن كبير في حداثة البيانات النقدية، لكن هذه البيانات خضعت لمراجعات خلال العاميين، مما يعقد تقييم الموقف النقدي. وكان التقدم محدوداً في معالجة أوجه القصور الخطيرة في إحصاءات القطاع الحقيقي ومالية الحكومة، كما توجد مشكلات منهجية في إحصاءات الحسابات القومية بحيث لا تتضمن رسداً كاملاً لأنشطة قطاع غير الهيدروكربونات. وتحث البعثة السلطات على مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك استخدام إطار النظام العام لنشر البيانات (GDDS).

## الجدول ١ - ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٦-٢٠١١

توقعات		تقديرات			
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٦,٣	١٠,٣	١,٦-	٢,٨	٦,٠	٥,٩
٧,٥	٧,٠	٦,٠	٧,٩	٩,٩	٧,٩
٥,٠	١٤,٠	٨,٩-	١,٦-	٢,٨	٤,٣
١٠٦,٨	٩٧,٤	٧٥,٣	١١٢,٧	٨٧,٥	٧٢,٣
٨٥,٤	٧٧,٩	٦٠,٢	٨٨,٩	٧١,٦	٥٦,٥
١٣,٠	١٢,١	٩,٥	١٤,٣	١١,٨	٩,٥
٤,٠	٤,٥	٢,٤	١٠,٤	٦,٢	١,٤
(الناتج المحلي)					
٦١,٣	٦١,٠	٥٩,٣	٧٠,١	٦٦,٠	٦٤,١
٤٧,٠	٤٨,١	٥٢,٣	٣٩,٨	٣٧,٤	٣١,٠
١٤,٣	١٢,٩	٧,٠	٣٠,٣	٢٨,٦	٣٣,١
٤١,٠-	٤٢,١-	٤٥,٩-	٣٣,١-	٣١,١-	٢٦,٢-
١٣٩,٧-	١٤٧,٧-	١٤٠,٥-	١٦٧,٠-	١٤٦,٥-	١٣٥,٣-
(التغيرات % من الكتلة النقدية في بداية العام)					
١٠,٠	١٠,٠	١١,١	٤٧,٣	٣٧,٣	١٥,٠
١٣,٧-	٢١,٣-	٠,٤-	٤٧,٩-	٦٤,٠-	١٢٥,٠-
٣,٤	٢,٨	٣,٧	٧,٢	٦,٩	٤,٩
...	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠
(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
٥٢,٢	٤٧,٨	٣٧,١	٦٢,١	٤٩,٠	٤٢,٨
٢٧,٨	٢٥,٣	٢٢,٠	٢٠,٩	١٧,٢	١٢,٧
١٧,٧	١٥,٥	٩,٤	٣٧,١	٢٩,٨	٢٨,١
٢٠,٧	١٩,٩	١٥,٦	٤١,٧	٤١,٧	٤٩,٧
٧,٨	٦,٧	٥,٢	١٥,٧	١٩,٣	١٨,١
(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
١٦٩,٥	١٥٢,٤	١٣٧,٣	١٢٧,٢	١٠٠,٤	٧٤,٨
١١٣,٢	١٠٥,٤	٩٨,٧	٩٢,٣	٧٩,٤	٥٩,٣
٣٦,١	٣٦,٩	٣٨,١	٤٠,٩	٣٨,٢	٣٥,٦
...	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٧	١,٢٢	١,٢٨
...	١,٢٤	١,٢٤	١,٢٥	١,٢٢	١,٢٩
...	١,٧-	٥,٤	٤,٥	٠,٧	١,١-
١,٩٤	١,٨٥	١,٦٢	١,٧٨	١,٨١	١,٧٦
٧٧,٥	٧٤,٤	٦٠,٠	٩٦,٧	٦٩,٣	٦٢,٥
...	...	١١,٣	٢١,٧	٣٤,١	٦٦,٣

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
/١ بيانات عام ٢٠١٠ تشير إلى نهاية أغسطس.